في حلقة مستديرة عن الاستثمارات البترولية

شرف: اليمن بلد واعد ويمتلك ثروات طبيعية ستستغل للتنمية

■ ،،هيوستن/سبأ

عقدت وزارة النفط والمعادن على هامش فعاليات مؤتمر تقنيات النفط البحرية ٢٠١٢م المنعقد في مدينة هيوستن بالولايات المتحدة الامريكية حلقة مستديرة تحت عنوان "الاستثمارات البترولية في اليمن الآفاق والمستقبل" برئاسة وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف عبدالله.

وشارك في الحلقة التي عقدت بالتعاون مع الغرفة التجارية الأمريكية العربية وبرنامج الفلبرايت الأمريكي، أكثر من خمس عشرة شركة عالمية متخصصة في صناعة النفط والغاز أهمها شركة اكسون موبل وشركة كينكو فيلبس بالإضافة الى شركات نفطية عالمية لها عمليات حالية في اليمن.

وفي الحلقة تحدث وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف عن القطاعات الاستكشافية والمتاحة والمكامن النفطية في اليمن..مؤكدا أن اليمن بلد واعد يمتلك ثروات طبيعية يسعى لاستغلالها وتسخير عوائدها لخدمة التنمية.

وأكد الوزير هشام شرف أن الحكومة اليمنية ستعمل جاهدة على تحقيق الأمن والاستقرار الذي أصبح الهم الأكبر للشركات والمستثمرين..لافتا الى أن هناك توجهات جادة من الحكومة والدول الراعية والداعمة لليمن لفرض هيبة النظام والقانون.

وجدد وزير النفط والمعادن ترحيب اليمن بالشركات الراغبة في العمل والاستثمار في اليمن..مؤكدا أنها ستحظى بكافة أشكال الرعاية والاهتمام.

فيما استعرض رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نصر الحميدي الفرص المتاحة للاستثمار في القطاعات الاستكشافية المفتوحة في النفط والغاز، ومزايا اتفاقية المشاركة في الإنتاج إضافة الى الدعم والتسهيلات التي تقدمها الحكومة اليمنية للاستثمار في الصناعة النفطية ..مشيراً الى انه يوجد اكثر من ٦٠قطاعاً نفطياً مفتوحاً للاستثمار موزعة بين القطاعات البرية والبحرية.

وتطرق الى تطور الصناعة النفطية في اليمن منذ منتصف الثمانينات حتى الوقت الحالي وكذا الوضع الاستكشافي والانتاجي للجمهورية اليمنية..مؤكدا أن ٨٥٪ من اجمالي المساحة الاستكشافية في اليمن غير مستكشفة.

واستعرض المهندس الحميدي مراحل تطور الإنتاج وتطور خارطة القطاعات النفطية في اليمن ..موضحا انه يتم تعديلها بشكل مستمر، حيث يصل إجمالي القطاعات النفطية إلى١٠٢قطاع نفطي.

كما جرى خلال الحلقة استعراض تطور الاحتياطات النفطية والغازية للجمهورية اليمنية والخصائص الجيولوجية لبعض القطاعات في البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي وتم التأكيد على أن هذه القطاعات من القطاعات الواعدة بناء على المؤشرات والمعطيات الجيولوجية (مسوحات زلزالية ونتائج حفر الآبار الاستكشافية).

وقد عبر وزير النفط والمعادن هشام شرف عن سعادته باللقاء مع الشركات الأمريكية، شاكرا الغرفة التجارية الأمريكية العربية على جهودها لتنسيق هذه الحلقة.

وأشاد وزير النفط والمعادن بجهود حكومة الولايات المتحدة والسفير الأمريكي في اليمن جيرالد فايرستاين لما قدمه من دعم في إنجاح هذه الحلقة وكذا مساندة الحكومة اليمنية لاستعادة جهود وأنشطة قطاع النفط والغاز بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين.

حضر الحلقة مدير عام الشركة اليمنية للغاز المهندس أنور سالم حسان ومدير عام شؤون الغاز في وزارة النفط المهندسة ندى أمان والملحق الاقتصادي والتجاري بالسفارة اليمنية فاطمة ابو الأسرار.

البنك الدولي يوافق على تمويل مشاريع كثيفة العمالة بتكلفة ٦٥مليون دولار

■ كتب /أحمد الطيار

اعلن البنك الدولي أن مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي وافق امس الاول على مشروع يستهدف توفير فرص العمل المطلوبة بشدة في اليمن وتقديم الخدمات الملحة في القرى والمناطق الحضرية الفقيرة بتكلفة ٦٥ مليون دولار.

وأوضح علي خميس كبير مسؤولي العمليات بالبنك الدولي في بيان صحفي تلقت الثورة نسخة منه " أنه روعي في تصميم مشروع اليمن للأشغال العامة الكثيفة العمالة، وهو الرابع في سلسلة من المشاريع المماثلة، أن يحقق أكبر أثر ممكن وإفادة أكبر عدد ممكن من السكان. وسيغطي المشروع كل محافظات اليمن الإحدى والعشرين، ويستهدف خلق الكثير من فرص العمل (نحو ١٢٠ ألف شخص في الشهر) وأصول عالية القيمة في البنية التحتية للفقراء.

مشيرا إلى ان هذه العملية تقدم مجموعة واسعة النطاق من الخدمات للمجتمعات المحلية المهمشة والفقيرة... وستستفيد النساء والفتيات بشكل خاص في المناطق الريفية من هذا المشروع الذي سيعمل على تحسين مياه الشرب ويزيد من إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والخدمات الصحية الأساسية."

ويحتاج اليمن بشدة لخدمات البنية التحتية وقد تم الحصول على الكثير من الطلبات والاستفسارات في هذا الشأن. وستنفذ مجموعة متنوعة من هذه المشروعات في قطاعات مثل الصحة والتعليم ومياه الشرب وجني المحاصيل والصرف الصحي وتمهيد الطرق والتدريب المهني والفني.

وتلعب المجتمعات المحلية دورا رئيسيا في تحديد المشروعات الفرعية وترتيب أولوياتها، وسوف تسهم في مراقبة أثر المشاريع. ونتيجة لذلك، ستشعر هذه المجتمعات بالمسؤولية عن العملية برمتها. وإلى جانب ضمان جدوى مشروعات البنية التحتية على المدى البعيد، فإن هذا الأسلوب المعتمد على الطلب سيعزز العقد الاجتماعي عن طريق تدعيم التعاون بين الدولة والمواطنين.

وتتسم عملية اختيار المشروعات الفرعية بالشفافية، إذ سيجري تحديد جميع المشروعات الفرعية من جانب المجتمعات المحلية المستفيدة ثم يتم تسليم المشاريع للجنة توجيهية والمؤسسة الدولية للتنمية للمراجعة واعتمادها. وللجنة التوجيهية ممثلون من تسع وزارات معنية وثلاث منظمات غير حكومية.

وتحسن أداء الأشغال العامة في اليمن على مدى ١٤ سنة مضت إذ أنها صغيرة الحجم مدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية وتستخدم عمالة ومواد محلية. ويتيح لها صغر حجمها الوصول إلى المجتمعات النائية والمتناثرة. ولدى اليمن الآن وحدة حكومية لإدارة المشروعات تتمتع بالخبرة وتوفر المراقبة والتقييم المستمرين لمؤشرات أداء واقعية قابلة للتنفيذ.

من جانبه قال مدير المشروع سعيد عبده "المجتمعات المحلية تواصل الاستجابة والالتزام القوي بالمشروعات ما يوضح لنا أن النتائج لها أثر إيجابي على معايش السكان ورفاهتهم."

وسيتسم مشروع الأشغال العامة الجديد بدرجة عالية من المرونة. وسيتيح حجم المشروعات والمشتريات المحلية وسرعة صرف الأموال لمشروع الأشغال العامة التكيف سريعا مع الظروف المتغيرة، والاستفادة من الظروف المواتية.

وستشكل البنية التحتية في المجتمعات المحلية أكبر مكون في المشروع الجديد، إذ ستبلغ المخصصات لها نحو ٥٩ مليون دولار لنحو ٤٤٠ مشروعا فرعيا. وسيتم تحديد هذه المشروعات على مستوى المجتمع المحلي بالتعاون مع منظمات غير حكومية والوزارات المعنية ومكاتب المحافظين المعنيين ومسؤولي المشروع.

وفي إطار التركيز المستمر على المناطق النائية التي تتسم بمعدلات عالية من الفقر، ستنفذ نسبة ٨٠٪ تقريبا من المشروعات الفرعية في المناطق الريفية.

وقال وائل زقوت، مدير المكتب القطري للبنك الدولي في صنعاء "المجتمعات يمكن أن تشهد تغيراً، حين تسنح لها الفرصة. وهذا المشروع، إلى جانب تعزيز التعاون بين الحكومة ومواطنيها، يظهر أنها مستعدة وقادرة على أن تصبح شريكا كاملا في التنمية... هذا هو الفصل الثاني فيما سيكون قصة نجاح مبهرة.

بيع أذون خزانة بـ٥٧ مليار ريال

■ ،،صنعاء/سبأ

جرى بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٧٣٧) بقيمة إجمالية ٥٧ ملياراً و٦٤٦ مليوناً و٧٢٠ ألف ريال.

وأوضح بيان صادر عن البنك تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه أن نسبة العائد المرجح للآجال الثلاثة (٩١ يوما، و ١٨٢ يوما، و ٣٦٤ يوما بلغت (٢٢,٢٥ ٪) ، (٢٢,٢٧٪)، (٢٢,٢٦٪) على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

انخفاض القروض والتسهيلات المصرفية بنسبة ١٤٪

■ ،،خاص/الثورة

سجلت القروض والتسهيلات المصرفية خلال شهر فبراير ٢٠١٢م للقطاعات الاقتصادية انخفاضا بنحو ٦٦ مليار ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ١٤٪.

وأظهرت إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني انخفاض القروض والتسهيلات إلى ٣٨٣ مليار ريال في نهاية شهر فبراير ٢٠١٢م مقابل ٤٤٩ مليار ريال في نهاية يناير ٢٠١٢م.

وتوزعت القروض والتسهيلات على عدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية ،وخصوصا قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والأسماك والبناء والتشييد فضلا عن عدد من الأنشطة الأخرى.

وبينت الإحصائية أن القروض والسلفيات قصيرة الأجل بلغت ١٣٩ مليار ريال مقابل ١٣٤ مليار ريال. فيما بلغت القروض والسلفيات متوسطة وطويلة الأجل ٤٢ مليار ريال مقابل ٤١ مليار ريال خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى استثمارات البنوك الإسلامية البالغة ١٢١ مليار ريال مقابل ١٩٣ مليار ريال.

تقرير حكومي يشدد على تعزيز الرقابة على المشاريع الممولة خارجيا

■ خاص / الثورة

شدد تقرير حكومي على تعزيز الممارسات الرقابية على المشاريع الممولة من قروض ومساعدات المانحين بهدف تعظيم الاستفادة منها من ناحية ،وتعزيز علاقات التعاون مع المانحين القائمة على مبادئ الشفافية والمصداقية. وتعزيز التواصل والتنسيق مع شركاء التنمية وتبني آليات حوار منتظمة حول دعم جهود اليمن في الإصلاحات الوطنية والتغلب على التحديات التنموية وزيادة تدفق المساعدات والمنح.

وأشار إلى أهمية توسيع وتطوير جوانب التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية باعتباره إطارا مهماً يجسد مفهوم الشراكة التنموية ويحقق المسؤولية المشتركة محليا ودوليا في النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر وتحقيق التنمية البشرية.

وتسعى الخطة الخمسية الرابعة العمل على تعظيم الاستفادة من المسارات الآتية أهمها تعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن من خلال بناء خطة تمويل شاملة لحشد الموارد الخارجية وتعظيم الاستفادة منها وتوسيع قاعدة الدول المانحة لليمن ورفع الطاقة الاستيعابية الكلية والقطاعية للاقتصاد الوطني للقروض والمساعدات وتنويع اليات تنفيذ المشاريع وفق أفضل الممارسات الدولية.

كما تركز على تفعيل نظام إدارة المساعدات الخارجية، كأساس لتوجيه وتحسين استخدام المساعدات الخارجية وتطوير التنسيق لتدخلات المانحين بحسب أولويات الخطة وبناء مسار سريع لتحقيق تقدم محرز في أهداف التنمية الألفية وحشد موارد إضافية لها من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين.

وتستهدف تعزيز جوانب الشراكة مع منظمات المجتمع المدني من خلال دعم مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات والخطط التنموية وإشراكه بفعالية في بناء وتصميم المشاريع التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية والفئات الفقيرة وإدماج منظمات المجتمع المدني في إعداد تقارير المتابعة والإنجاز الدورية والسنوية للخطة الخمسية والمشاريع التنموية وإعداد تقارير الظل بالإضافة إلى إجراء المسوحات لدراسة أثر المشاريع على المجتمع وتعزيز الوعي التنموي والسلوك الاقتصادي الرشيد للمجتمع وتنمية الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية.

رئيس هيئة تنظيم شؤون النقل البري:

لم نرخص لشركات نقل المشتقات النفطية ولا نتحمل مسؤولية تقصيرها

■ ،،صنعاء – سبأ

قال رئيس الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري صالح عبدالله الوالي أن وزارة النفط والمعادن ممثلة بشركة النفط اليمنية تتحمل كافة التبعات المتعلقة بأي أزمة في المشتقات النفطية نتيجة إضراب سائقي الناقلات كونها هي من تحدد الأجور وتتعامل مع الوكلاء بصورة فردية ودون التنسيق مع الهيئة في ذلك.

وأوضح الوالي في تصريح لـ (سبأ) أنه وبحسب قانون إنشاء الهيئة فإنها المخولة بالترتيب والتنسيق مع شركات النقل المحلية لعملية نقل المشتقات النفطية، وأن أي عملية لنقل البضائع أو الركاب يجب أن يتم بترخيص من قبل الجهة المعنية وهي الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري.

وأشار رئيس الهيئة إلى أن الوكلاء و الشركات التي تتعامل معها شركة النفط لنقل المشتقات النفطية إلى مختلف الأسواق اليمنية غير مرخص لهم من قبل الهيئة وبالتالي فإنها غير مسؤولة عن حدوث أي تقصير من قبلهم.

ودعا الوالي وزارة النفط والمعادن إلى التنسيق مع الهيئة مستقبلا لوضع الضوابط وضمان عدم الإخلال بها وبالتالي ضمان عدم حدوث مثل هذه المشاكل والأزمات مستقبلا ولكي لا تتحمل الدولة أي أعباء مالية إضافية نظرا لأن أجور النقل مدعومة من قبل الدولة وهي من تتحمل أي زيادة أو فوارق فيها.

ونوه رئيس الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري إلى أن الهيئة بصدد إصدار لائحة سيتم تطبيقها بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية تتضمن الكثير من الاشتراطات في عملية النقل للبضائع أو الركاب أو المشتقات النفطية بما في ذلك اشتراطات الأمن والسلامة.

تقرير: اليمن تمتلك احتياطيات ضخمة من الصخور الصناعية

■ ،،خاص / الثورة

كشف تقرير حكومي اليمن احتياطيات ضخمة من الصخور الصناعية والإنشائية مثل الجبس والملح الصخري والحجر الجيري، وكذلك العديد من أحجار البناء والزينة.

أكدت دراسة حكومية أن قطاع التعدين والمقالع والمحاجر يزخر بإمكانيات وموارد متنوعة تتوفر بكميات تجارية. وتكشف الدراسات الجيولوجية وجود معادن الفضة والبلاتين واليورانيوم، كما توجد مؤشرات على توفر الذهب والنحاس والحديد والتيتانيوم، بالإضافة إلى الخامات المعدنية والصخور الصناعية والتي يمكن تنميتها واستغلالها في الأنشطة الصناعية المختلفة، ويتوقع بدء استغلالها خلال السنوات القليلة القادمة من خلال السعي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها وتحسين البنية التحتية الضرورية لتحقيق الاستغلال الأمثل لمثل هذه الموارد.

تمويل ٤٣ مشروعا مدرا للدخل

■ ،،عدن/سبأ

مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال الأربعة الأشهر الماضية (يناير - ابريل) ٤٣ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بتكلفة ٢٦ مليوناً و٨٠٠ الف ريال.

وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المشاريع التي منحت لها القروض وفرت فرص عمل لـ ٢٥٨ من العمالة المؤهلة في مجالات الأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

٣٦٩ مليون ريال الإيرادات الزكوية في إب للعام الماضي

■ ،،إب/ الثورة/ صادق وجيه الدين

بلغت إيرادات الواجبات الزكوية بمحافظة إب خلال العام الماضي ٢٠١١م أكثر من ٣٦٩ مليون ريال..

وأوضح الأخ عبدالوهاب أحمد المعاين – مدير عام الواجبات الزكوية بالمحافظة، أن الإجمالي العام للإيرادات على مدى العام وصل إلى "٣٤١.٦٩٤.٣٦٩" ثلاثمائة وتسعةً وستين مليوناً وستمائة وأربعةً وتسعين ألفاً وثلاثمائة وواحد وأربعين ريالاً..

وبيَّن المعاين في تصريح خاص لـ "الثورة"؛ أن إيرادات العام الماضي ٢٠١١م سجلت تراجعاً بمبلغ "٢٠٣.٩٥٣.٩٠٥" مائتين وثلاثة ملايين وتسعمائة وثلاثة وخمسين ألفاً وتسعمائة وخمسة وريالات، وبنسبة تزيد على (٤٠٪)، بحكم أن إيرادات العام قبل الماضي ٢٠١٠م وصلت إلى "٥٧٣.٦٤٨.٢٤٦" خمسمائة وثلاثة وسبعين مليوناً وستمائة وثمانية وأربعين ألفاً ومائتين وستة وأربعين ريالاً..

مشيراً إلى أن هذا التراجعَ الحاصل في الإيرادات يرجع إلى مجمل الأحداث التي شهدها الوطن على مدى العام الماضي؛ إذ امتنع الكثير من المكلفين عن أداء الزكوات الواجبة عليهم، مستغلين تقصير السلطات المحلية في أغلب المديريات..

ولفت المعاين إلى أنه حصل تراجع حاد جداً في النصف الأول، أي للفترة من يناير وحتى يونيو؛ حيث لم يصل الإجمالي العام فيها إلى ثمانية وثمانين مليوناً، ولا سيما في الربع الثاني "أبريل – مايو – يونيو" الذي سجل ما لم يصل إلى ١٦ مليوناً..

وقال إن الإحصائية التفصيلية توضح أن جانب الإيرادات شهد ارتفاعاً كبيراً جداً خلال شهر أغسطس، مقارنةً ببقية الأشهر؛ إذ بلغ فيه أكثر ١٣٥ مليون ريال؛ وهذا ناتج عن كونه وافق هجرياً شهر رمضان المبارك، وهو شهر الجود والكرم والبذل، إضافةً إلى أن فرق التحصيل تبذل فيه الجهود المضاعفة عمًا سواه..